



المشارك.. إلى أين؟

■ المتأمل لخارطة المشهد السياسي اليوم في بلادنا لا يجد بداً من إعادة النظر إلى القراءة التاريخية للاحداث السياسية وما يعتزل فيه وتناثر بالمعترك السياسي وما يعتزل فيه وتحديدا مع انبجاص فجر الوحدة المشاركة وتحت مظلة دستور دولة الوحدة والذي نص على التعددية السياسية والحزبية وانتهاج سبيل الديمقراطية منهاجاً وسلوكاً وممارسة للوصول إلى السلطة وفق الانتخابات الحرة والمباشرة.. وهو المناخ الملائم الذي وفر الأرضية المناسبة لكافة الأحزاب لممارسة العمل السياسي بحرية تامة في العلن بعد أن كان عملها شبه

محتظر سواء فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي أو الشمالي وإن كان الأخير تمتع بقدر من الحرية تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام - ووفق رؤيته منهجية الميثاق الوطني الذي كان يمثل السبيل الفكري والنظري للمؤتمر الشعبي العام ملامحها في تعدد ألوان الطيف السياسي المنبثق عن هذه الأحزاب بالفرق ذاته خلفت حراكاً على المنظومة السياسية معطياً الخريطة السياسية أبعاداً ومضامين أبت إلا أن تترك بصمات واضحة للعبان على طاولة العمل الحزبي وتشكل خارطة السياسة للبلد.. وهو ما تجلّى بوضوح في أول انتخابات برلمانية بعد الوحدة المباركة في العام ١٩٩٣م والتي على إثرها برزت الأحزاب الفاعلة على الساحة..

وقد كان لهذه الانتخابات أهميتها البالغة كونها جمعت أحزاباً متنافسة الرؤى والأفكار والمفاهيم ضمن منظومة تشريعية واحدة (مجلس النواب) والتي تشكلت على ضوء نتائجها حكومة ائتلاف ومجلس رئاسة موحدة برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وهو الأمر الذي لم يرق للحزب الاشتراكي ثقله بسهولة حيث كان قد استمر فترة التقاسم في الفترة الانتقالية وهذا أولاً وثانياً لأن نتائج الانتخابات لم تكن وفق هواه وما طمح إلى تحقيقه على صعد الاستحواذ على أكبر قدر من المقاعد في مجلس النواب.. وثالثاً لأن الانتخابات بنتائجها كشفت حجمه الحقيقي في أوساط القاعدة الشعبية وخاصة في المحافظات الشرقية والجنوبية وهو ما دفعه إلى افتعال الأزمات وبالتالي الاعتكافات وصولاً إلى إشعال الحرب وإعلان الانفصال في صيف ١٩٩٤م والتي خسر على إثرها من السلطة مدحوراً مهزوماً أمام توسك كافة أبناء الشعب بمنحز الوتر الانتخابي لبيدا فصلاً جديداً من السياسة على الوحدة من الداخل والخارج.. وبالمثل لم تكن سياسة التجمع اليمني للإصلاح تختلف عن الحرب الاشتراكي رغم اختلافهما في الرؤى والمفاهيم ووقوفهم على طرفي نقض لتأني انتخابات ١٩٩٧م لتسقط ورقة التوت التي كان التجمع اليمني للإصلاح يندثر بها وتوسط الجمالين الناجية شجبتة لصالح المؤتمر الشعبي العام لبيدا سلفاً فصلاً جديداً من تحالفات لاستعادة ما فقدته من موقعه في السلطة وقد كانت الانتخابات النيابية والبرلمانية والرئاسية والمحلية قفلة بأساطر رهانهم وإفهار حجمهم ما دفع بها إلى الدخول في تحالفات مشبوهة تحت ما يسمى أحزاب اللقاء المشترك وهي توليفة مشتركة تجمع فيها المنحوس مع خدائي الرجاء لممارسة نشاطهم المشبوه.. وهما هي الأحزاب المشتركة تكشف المزيد عن تأمرها على الوحدة والديمقراطية والجمهورية والتواثيق الوطنية فما إن تيقن لها أن مشكلة صعدة في طريقها إلى الحل والكل كان لها الدور الريادي في إنقاذها وإشعال فتيل حروبها الستة وسعاً لاعتكافاتها السياسية والإعلامية.. ما أن تيقنت ذلك حتى عمدت إلى التباكي على ما تسمية قمع السلطات للحريات في المحافظات الجنوبية والشرقية مساندة بذلك عصابات التخريب وإفلاق السكينة العامة والسلم الاجتماعي من قبل عناصر الحراك الانفصالي الذي يقوم بقطع الطرق وقتل المواطنين بحسب الهوبة.

صادق محسن الحارثي

وقد كان لهذه الانتخابات أهميتها البالغة كونها جمعت أحزاباً متنافسة الرؤى والأفكار والمفاهيم ضمن منظومة تشريعية واحدة (مجلس النواب) والتي تشكلت على ضوء نتائجها حكومة ائتلاف ومجلس رئاسة موحدة برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وهو الأمر الذي لم يرق للحزب الاشتراكي ثقله بسهولة حيث كان قد استمر فترة التقاسم في الفترة الانتقالية وهذا أولاً وثانياً لأن نتائج الانتخابات لم تكن وفق هواه وما طمح إلى تحقيقه على صعد الاستحواذ على أكبر قدر من المقاعد في مجلس النواب.. وثالثاً لأن الانتخابات بنتائجها كشفت حجمه الحقيقي في أوساط القاعدة الشعبية وخاصة في المحافظات الشرقية والجنوبية وهو ما دفعه إلى افتعال الأزمات وبالتالي الاعتكافات وصولاً إلى إشعال الحرب وإعلان الانفصال في صيف ١٩٩٤م والتي خسر على إثرها من السلطة مدحوراً مهزوماً أمام توسك كافة أبناء الشعب بمنحز الوتر الانتخابي لبيدا فصلاً جديداً من السياسة على الوحدة من الداخل والخارج.. وبالمثل لم تكن سياسة التجمع اليمني للإصلاح تختلف عن الحرب الاشتراكي رغم اختلافهما في الرؤى والمفاهيم ووقوفهم على طرفي نقض لتأني انتخابات ١٩٩٧م لتسقط ورقة التوت التي كان التجمع اليمني للإصلاح يندثر بها وتوسط الجمالين الناجية شجبتة لصالح المؤتمر الشعبي العام لبيدا سلفاً فصلاً جديداً من تحالفات لاستعادة ما فقدته من موقعه في السلطة وقد كانت الانتخابات النيابية والبرلمانية والرئاسية والمحلية قفلة بأساطر رهانهم وإفهار حجمهم ما دفع بها إلى الدخول في تحالفات مشبوهة تحت ما يسمى أحزاب اللقاء المشترك وهي توليفة مشتركة تجمع فيها المنحوس مع خدائي الرجاء لممارسة نشاطهم المشبوه.. وهما هي الأحزاب المشتركة تكشف المزيد عن تأمرها على الوحدة والديمقراطية والجمهورية والتواثيق الوطنية فما إن تيقن لها أن مشكلة صعدة في طريقها إلى الحل والكل كان لها الدور الريادي في إنقاذها وإشعال فتيل حروبها الستة وسعاً لاعتكافاتها السياسية والإعلامية.. ما أن تيقنت ذلك حتى عمدت إلى التباكي على ما تسمية قمع السلطات للحريات في المحافظات الجنوبية والشرقية مساندة بذلك عصابات التخريب وإفلاق السكينة العامة والسلم الاجتماعي من قبل عناصر الحراك الانفصالي الذي يقوم بقطع الطرق وقتل المواطنين بحسب الهوبة.

قيادات المشترك.. ضد الوطن

المتأمل للرؤية التي تنطلق منها أحزاب المشترك يصاب بالدهشة من عدم وجود ركائز وطنية كوابت يؤمنون بها ويعتبرونها ثوابت مثل أحزاب الدول الأخرى التي تعتبر الوطن الواحد بنظامها الجمهوري من الثوابت التي لا يختلف عليها إثنان.

لكن ما نراه من مجمل مواقف أحزاب المشترك الوقوف السريع ضد ما يعترض صفو الوطن ويدعو لتفتيته وهزيمته النظام الجمهوري.. الذي سمح لهم بالعمل الحزبي العنفي لكن عندما تقف أحزاب المشترك مع عناصر الانفصال الداعية لتفكيك الوطن وإثارة الفلال داخل المحافظات وتعريض السلم الاجتماعي للخطر.. وتعمل على تدهور الأوضاع الاقتصادية وإعاقة مشاريع التنمية والخروج على الدولة بكل أنظمتها المعتمدة.. ووقوفها المسمى مع عناصر التخريب الحوثة التي خربت على الدولة والقانون ورفعت السلاح في وجه الدولة وذهبت الكثير من الأرواح والدماء الطاهرة مواطنين وعسكريين.. لواد الفتنة نجدهم يتحالفون اليوم معهم.. وهنا نتساءل: ألا يكون ما يسمى بالمشارك قد كشف وجهها قبيحاً وفضلاً دمويًا ودوراً مهيباً له عبر سلسلة الأحداث والتأمرات الأتفة الذكر.. تضاف إلى نكته بالعهود ورفضه للحوار وتكرهه للاتفاقات المبرمة والتي أخرها اتفاق فبراير؟ □



■ بالرغم من انتهاز بلادنا النهج الديمقراطي والذي يتيح للمواطن حرية التعبير عن آرائه وبالتالي إشاعة روح الحبة والتسامح بصورة عصرية، كان يفترض أن يكون للمدرسة نصيب من التفاعل والتأثير الإيجابي والكوادر التعليمية مع هذه السمات الحضارية باعتبار أن المدرسة حاضنة المجتمع، وهي الوسط الملائم لنشر الثقافة والعلم في أوساط الأفراد.

إلا أن ما يجري هو عكس ذلك.

لدينا مدارس كثيرة سواء في الريف أو الحضر يجري فيها تثقيف سلبي قائم على أسس مناطقية وسياسية ومذهبية، ينسجم مع الثقافة المتطرفة والمتخلفة التي تشجع على نزعات متخلفة وثقافة رجعية تقليدية تعود بالاجتماع إلى الماضي البغيض سواء إلى عهود التشطير أو إلى العهد الأممي البائد.

بالطبع ليس هذا من تهويمات الخيال فمن خلال زيارة بعض المدارس في محافظات عدن ولحج

والضالع والحديد مع بعض المعلمين وأولياء الأمور وحتى الطلاب أنفسهم وجدت الجميع

يؤكدون وجود ظواهر سلبية انحرفت برسالة المدرسة عن مسارها وأهداها الدينية

والوطنية.

استطلاع

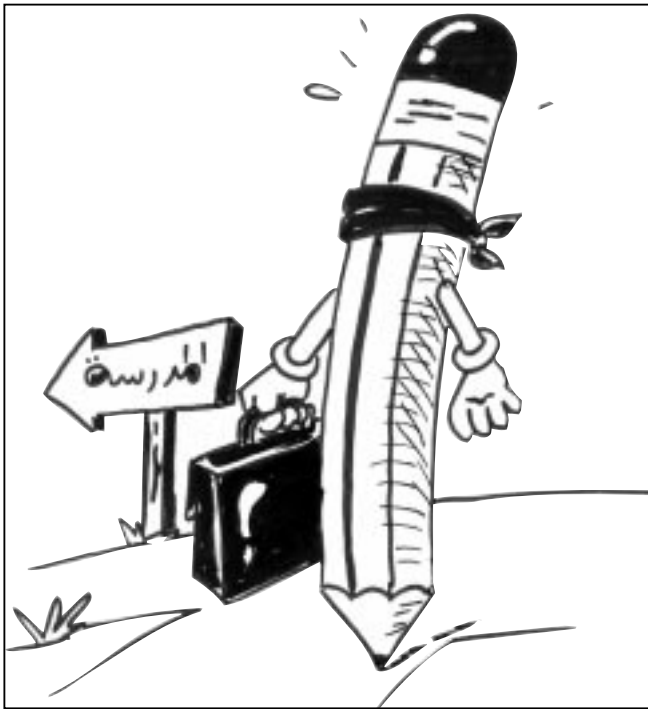
محمود الحداد

ومن هذه الظواهر - على سبيل المثال لا الحصر - الاختلاف في وجهات النظر بين قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية، فهي تنتقل بصورة آلية إلى القواعد التنظيمية لتلك الأحزاب ومنها إلى المدرسة، حتى صارت العملية التعليمية رهيبة الاختلافات السياسية، ولكل حزب أو تنظيم سياسي له أعضاء أو متابعين في هذه المدرسة أو تلك وكان كل حزب أو جماعة أو تنظيم يسعى لترويج فكرته ونهجه السياسي والفكري والطائفي بين الطلاب. ووصل الحسد إلى أن بعض المعلمين وبعض الإدارات المدرسية عملوا على ترسيخ لغة الكراهية والتمييز على أساس مناطقي أو مذهبي أو سياسي، ففي مدينة الحوطة بمحافظة لحج أوجى إلى شيخ سنيني العمر عن قيام بعض المعلمات بتدريس المناظفة في تعاملهن مع الطالبات، ويقول إنه على الرغم من وجوده في عدن منذ قرابة أربعين عاماً إلا أن ذلك لم يشفع له، وما زالت لعنة المناظفة تحاصره أيضاً ذهب حتى انتقلت إلى ابنائه منبثراً إلى أن معلمة ابنته عندما تنادى بها تقول لها يا «خياشنة» أيضاً تشهد بعض آخرين مفتحين فاطرف معلمين متشدددين وآخرين مفتحين فاطرف

الحقيقة من منا في كل مناطق أنحاء الجمهورية اليمنية لا يعاني من كل هذا.. فكلنا في المعاناة سواء وإن اختلفت فهي باختلاف مصادرها فقط. ورغم ذلك لا يمكن أن تكون هذه المعاناة سبباً في مساعدة الفوضويين والانفصاليين على إشغال الفتنة والافتتال بين الأخوة اليمنيين. لقد وجدت عقلاء كثير في المناطق المتضررة يستنكرون بشدة ما صدر من العناصر الانفصالية التي قامت بإحراق المصالح العامة ومصالح المواطنين من المحافظات الأخرى.

معتبرين ذلك جرماً تحرمه الشريعة والعادات والتقاليد اليمنية ومركبي هذا الحرم ليسوا سوى عناصر ضالة ضالت عن الطريق الحق يقصد أو يدون قصد، ويبيعون الثابت تنظيماً عند هؤلاء الغلاء أن سنانة الؤدة ستبقى خطاً احمر لا يجب المساس به، فهم يؤمنون بانها خيمت خياراً منذ ٢٢مايو ١٩٩٠م ولا مجال للعودة بالبلاد إلى زمن التشطير، لأن العودة تعني العودة للاقتتال والتصفيات والسحل والتعذيب والمصادرة وغير ذلك ولما سالت عن المسؤول في السماح للطلاب والطالبات بالمشاركة في مسيرات ومظاهرات الحراك

طلاب لحج والضالع لا يعرفون شيئاً عن الوحدة



تحريض الطلاب

محاولات تسييس الطلاب والعملية التعليمية لم تفلح حبيسة أسوار المدارس بل تطورت إلى خروج بعض الطلاب للمشاركة في مسيرات ومظاهرات تدعو لها أحزاب وعناصر متطرفة، ولكن منها أهدافها الخفية التي لا تظهر على السطح شأنها شأن الأهداف الظاهرة التي تحمل طابعاً إنسانياً يهتم بهوم ومعاونة المواطنين.

وما حدث في بعض مدرسات محافظات أبين ولحج والضالع من قيام عناصر انفصالية بزج طلاب وطالبات بعض المدارس في أعمال الشغب والفوضى والاعتداء على المصالح العامة والخاصة والتخريب على الكراهية على أساس مناطقي ورفع اعلام شطرية والدعوة إلى الانفصال ليس إلا صورة معبرة عن استغلال المدرسة وتسييسها في تنفيذ مارب تخريبية وتامرية.

رفض الدرائع

وقد كان المبرر الوحيد الذي يجمعهم هو تدهور الخدمات العامة وتعثر مشاريع التنمية إضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري والفقر والبطالة.. وفي

استغلال الانفصاليين للطلاب مؤامرة خطيرة

في بعض المحافظات لا تجد في المدرسة في أغلب الأوقات سوى مدرس واحد فقط - إنهم تسال : ماذا سيعمل هذا المدرس بمفرده؟ وما الفائدة التي يجنيها الطالب عند نهائهم إلى المدرسة-الطبع طلابنا أصبحوا لا يجدون في المدارس ما يدفعهم على حب التعليم، مما يجعلهم يفضلون تركها للانتحاق بالمدرسة الحية وفيها يتعلمون كل شيء الإيجابي والسلبى.

أعلام شطرية

وفي سياق الهم الذي نحن بصده اعتدنا دائماً أن لا نرى الاعلام الوطنية تترقب باستثمار إلا في المدارس، غير أن معظم مدارس ريفان لم يعد علم الوحدة يرفرف عليها، وزما من أحد في المدرسة يتم هذا، حتى التشيد الوطني لم تفره الإدارات المدرسية، أننى اهتمام لهذا ليس غريباً أن بعض الطلاب في المدارس لحج وأبين والضالع لا يعرفون شيئاً عن الوحدة ولا عن تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠م. حتى صار رفع اعلام شطرية في بعض مدارس مديرية ريفان امرأ طبيعياً لا يستدبر غضب الطلاب، فهم لا يعرفون ماذا يعني رفع علم تشطيري في المدرسة أو وجدتها لهم الوحدة.

البعض منهم حاول مجتهداً تدوير ظهور بعض الاعلام الشطرية في المدارس إلى عدم وجود أسوار تحميها وعدم اعتماد حراسة لهذه المدارس، مما جعلها في متناول العابثين والفوضويين، ثم يتم رفع العلم الحوادي في المصباح ثم باتي عناصر الحراك الانفصالي بعد الدوام المدرسي لتستبدله بعلم التشطير.

مراجعة وإعادة نظر

هذا الحال و ما إل اليه من تدهور في رسالة المدرسة يجعلها أكثر أماناً من المدرسة لا تؤدي دورها في ترسيخ وتعزيز حب الوطن ووحدته، ولا تنقى لدى الأطفال قيم الحب والتسامح والتعاون ولا تساعد على ترك العادات السيئة والسلوكيات السلبية والتصرفات غير المسؤولة .

حدث أصبحت الغاية من التعليم في ذهنية هؤلاء الطلاب هو الحصول على الشهادة فقط. وأصبح الياس والقنوط وفقدان الأمل الشيء الذي يتسلل إلى وجدان الطلاب والطالبات وهكذا صار الوطن وأمنه واستقراره في منظورهم لا يعني بالنسبة لهم شيء. وكما عجزت المدرسة عن تعليم الطلاب والطالبات المهارات والمعارف الأساسية، عجزت أيضاً من أن تكسبهم الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بالموطنة الصالحة والولاء والانتماء للوطن والحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية..عجز ملقب طغي على واقع المؤسسات التعليمية.

فهل هناك من أمل للحصول على مدرسة وفظفتها - كما هي في البلدان المتقدمة - مؤسسة تربوية اجتماعية ذات مهمة نبيلة، وأساس بناء الفرد والمجتمع، وتكوين شخصيته وتربيته وتزويده بالقيم الإسلامية وبالمثل العليا، واكتسابه المعارف والمهارات التي تساعد على الإسهام في بناء مجتمعه وتنمية وتطويره علمياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وسولكياً. المتطلع لحال المدارس ودورها السلبى في لحج والضالع وبعض المناطق يجد أنها ليست سوى صورة مصغرة من واقع التعليم في بلادنا، وهذا يعني أن على أصحاب القرار أن يراجعوا السياسة التعليمية، حتى لا تصير المدارس حاضنة لتفريق الانفصاليين والعنصريين والمخربين والإرهابيين، وليلعلموا أن غول ابنائنا ما زالت صفحة بيضاء وإن لم تملؤها المدارس بقيم الخير والفخيلة والتسامح والولاء والانتماء لهذا الوطن، فهناك من يسعون لملئها بالأفكار العدوانية الشيطانية التي تشجع على الكراهية والعنف والدمار. □

مصرع مطلوبين أمنياً خلال مواجهات مع الأمن بالحديدة

وعلى متنها ٣ أشخاص مسلحين باشرا بإطلاق النار على أفراد النقطة الأمنية الذين ردوا عليهم بالمثل دفاعاً عن أنفسهم ما أدى إلى مقتل ٢ من ركاب السيارة وإصابة الثالث كما أصيب قائد النقطة وهو ضابط برتبة ملازم بطاقة نارية في ساعد يده اليسرى نفذت إلى الصدر بالإضافة إلى إصابة أحد أفراد النقطة خلال عملية تبادل إطلاق النار مع الثلاثة المطلوبين.

مشيرة إلى أنه تم تكليف نائب مدير أمن المحافظة وكل من مساعد المدير لشئون الأمن ومدير البحث الجنائي والألة الجنائية بالإضافة إلى النيابة النابوية للزور إلى موقع الحادث والتحقيق في ملبساته.

لقي مطلوبان أمنياً مصرعهما وأصيب ثالث أثناء قيامهما أمس بإطلاق النار على رجال الأمن الموجودين في نقطة الشام بمديرية القناوص.

وقالت الأجهزة الأمنية لمرکز الإعلام الأمني أن المطلوبين الثلاثة كانوا يركبون سيارة مابلوكس بيضاء اللون تحمل رقم ١/٩٤٩٦٠ خصوصي كان قد جرى التعميم عنها من قبل قيادة وزارة الداخلية في ٢٦ من الشهر الماضي بضغطها مع الأشخاص الذين بداخلها.

موضحة أن السيارة تم رصد دخولها بسرعة جنونية من نقطة القناوص وعلى إثرها تم إبلاغ كل النقاط الأمنية في المديرية لضبطها.

مبينة أن السيارة المطلوبة وصلت في ساعة متأخرة من مساء أمس إلى نقطة الشام الأمنية

إيقاف (7) مشتبهين على ذمة سرقة سيارة أدوية بجعار

المؤتمرن- عيدروس نورجي

قال العقيد ركن عبد الرزاق الرنوي - مدير أمن محافظة أبين إن الأجهزة الأمنية في جعار أوقفت (٧) مشتبهين على ذمة تعرض سيارة شركة أدوية للسرقه والاعتداء بالضرب البرح لسانقها ومراقفه من قبل شائنية مسلحين ملثمين بالقرب من مخزن العدني في جعار الأسبوع الماضي. مشيرا الى نتائج التحقيقات وأقوال الشهود الواقعة تشير الى تعرفهم على أحد الجناة الشائنية وهو من أرباب السوابق جاعتم .

وكان (٨) مسلحين ملثمين من عناصر الحراك الانفصالي اجترأوا مساء الأربعاء بمدينة جعار طريق السائق أوسان محمد عبده محسن - موزع أدوية ومعه مندوب عن الشركة.

وقاموا بالاعتداء على السائق ومندوب الشركة بالضرب بأعقاب البنادق ونهب سيارة الأدوية ، وقرابة ٣٠٠ ألف ريال وهي مبالغ تتعلق بتحصيل مستحقات الشركة مع الأدوية المختلفة .

أمام مدير عام المرور

مخالفات و«نش» المرور من يوقفها

يوم الأحد ١١ / ٤ /

٢٠١٠م وأسام البنك اليمني للانشاء والتعمير صباحاً قام الوش التابع للمرور والذي يحمل الرقم «٧٣٢٨» بسحب سيارة أحد الموظفين إلى حوش مرور قسم «جمال جميل» لأجبار مالكها على دفع غرامات مالية تبلغ «٥٠٠٠ ريال» بجهة وقوفه في مكان ممنوع، بينما كانت هناك عدة سيارات واقفة إلى جوار السيارة المسحوبة والخاصة بمحمران العيون.. ليسحب سيارة مواطن بسيط والذي ما كان